الأمم المتحدة

A/C.5/72/SR.4

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
15 December 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي . . . . . (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (*تابع*)

عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-17923 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (*تابع*)

عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

A/72/6 (Introduction)) و A/72/6 (Introduction)/Corr.1 و A/72/6 (Sect. 1) و A/72/6 (Sect. 2) و A/72/6 (Sect. 3) و A/72/6 (Sect. 4) و A/72/6 (Sect. 4)/Corr.1 و A/72/6 (Sect. 5) و A/72/6 (Sect. 5)/Corr.1 و A/72/6 (Sect. 6) و A/72/6 (Sect. 7) و A/72/6 (Sect. 7)/Corr.1 و A/72/6 (Sect. 8) و A/72/6 (Sect. 8)/Corr.1 و A/72/6 (Sect. 9) و A/72/6 (Sect. 10) و A/72/6 (Sect. 11) و A/72/6 (Sect. 12) و A/72/6 (Sect. 12)/Corr.1 و A/72/6 (Sect. 14) و A/72/6 (Sect. 15) و A/72/6 (Sect. 16) و A/72/6 (Sect. 17) و A/72/6 (Sect. 18) و A/72/6 (Sect. 19) و A/72/6 (Sect. 20) و A/72/6 (Sect. 21) و A/72/6 (Sect. 22) و A/72/6 (Sect. 23) و A/72/6 (Sect. 24) و A/72/6 (Sect. 24)/Corr.1 و A/72/6 (Sect. 25) و A/72/6 (Sect. 26) و A/72/6 (Sect. 26)/Corr.1 و A/72/6 (Sect. 27) و A/72/6 (Sect. 28) و A/72/6 (Sect. 29) و A/72/6 (Sect. 29A) و A/72/6 (Sect. 29B) و A/72/6 (Sect. 29C) و A/72/6 (Sect. 29C)/Corr.1 و A/72/6 (Sect. 29C)/Corr.2 و A/72/6 (Sect. 29D) و A/72/6 (Sect. 29E) و A/72/6 (Sect. 29F) و A/72/6 (Sect. 29G) و A/72/6 (Sect. 29H) و A/72/6 (Sect. 30) و A/72/6 (Sect. 31) و A/72/6 (Sect. 32) و A/72/6 (Sect. 33) و A/72/6 (Sect. 33)/Corr.1 و A/72/6 (Sect. 34) و A/72/6 (Sect. 35) و A/72/6 (Sect. 36) و A/72/6 (Income sect. 1) و A/72/6 (Income sect. 2) و A/72/6 (Income sect. 3) و A/72/7 و A/72/16 و A/72/84 و A/72/84/Corr.1 و A/72/84/Corr.2 و A/72/84/Add.1 و A/72/85 و A/72/92 و A/72/92/Corr.1 و A/72/118 و A/72/118/Add.1)

١ - **الأمين العام**: عرَض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، فقال إن ميزانيات الأمم المتحدة، التي تعكس الأولويات التي تضعها الجمعية العامة والتزام المنظمة بتحقيق النتائج، تشكل خريطة طريق للوفاء بالوعد الوارد في ميثاقها.

٢ - وذكر أن الجمعية العامة وجهت إليه الدعوة لإعداد الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ على أساس تقدير أولي يقل قليلا عن مبلغ ٥,٤ بلايين دولار. وفيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، فإن مستوى الميزانية الذي اقترحه والذي يزيد قليلا على مبلغ ٥,٤ بلايين دولار قبل إعادة تقدير التكاليف يقل بنحو ٢٠٠ مليون دولار، أو حوالي ٤ في المائة، عن الاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ويزيد بمقدار ١٠ ملايين دولار على رقم مخطط الميزانية الذي حددته الجمعية العامة. وتعزى هذه الزيادة إلى طلب محكمة العدل الدولية موارد إضافية وإدراج التقديرات المتعلقة بآلية الرصد المعنية بالجمهورية العربية السورية التابعة للأمم المتحدة تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٧١/٢٧٢ باء في الميزانية المقترحة. وعلى الرغم من التوسع المستمر في الولايات، فإن الميزانية العادية، باستثناء البعثات السياسية الخاصة، لم تزد بالقيمة الحقيقية على مدى الأعوام الـ١٧ الماضية. وخلال الفترة نفسها، ارتفع عدد الوظائف داخل المنظمة ليزيد قليلا على ١ ٠٠٠ وظيفة، وهو ما يعزى إلى حد كبير إلى التعزيز الضروري لقدراتها في مجال السلامة والأمن عقب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٣ - وأضاف أن السنوات السبع السابقة شهدت إنشاءَ عدد من البعثات السياسية الخاصة الجديدة، منها بعثات في اليمن والجمهورية العربية السورية وبوروندي وكولومبيا، ووقفَ بعثات أخرى، بما في ذلك بعثتان في سيراليون ونيبال. ونتيجة لذلك، يظل مستوى الميزانية المقترحة للبعثات السياسية الخاصة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ متوافقا مع مستوى الموارد المخصصة لتلك البعثات منذ عام ٢٠١٠، والذي ما برح يتراوح من ١,١ بليون دولار إلى ١,٢ بليون دولار لكل فترة سنتين.

٤ - ومضي يقول إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ تشمل عمليةً أولية لإعادة تقدير تكاليف بقيمة ١٢٨ مليون دولار، تتعلق أساساً بالتضخم، من شأنها أن تصل باحتياجات الميزانية العادية إلى مبلغ ٥,٥٣ بلايين دولار. كما تعكس انخفاضاً صافيه ٩٢ وظيفة مقارنةً بالميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتقدَّر الموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ بمبلغ ٢١,٣ بليون

دولار، وهو ما يمثل نقصـــانا قدره حوالي ١٧٨ مليون دولار مقارنة بمستوى الموارد المقدرة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وإضـافةً إلى ذلك، سـيقدم إلى الجمعية العامة عددٌ من التقديرات المنقحة المتعلقة وبيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، لكي تنظر فيها الجمعية في الجزء الرئيســي من دورتها الحالية، ســيكون لها تأثير في الميزانية البرنامجية المقترحة.

٥ - وأعرب عن امتنانه للدول الأعضاء لما تقدمه من مساهمات في وضـع خطة لإصـلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك عملية الميزانية، لما لذلك الإصـــلاح من أهمية حيوية لوفاء المنظمة بمهمتها وهي بناء عالم أفضل للجميع. وفي هذا السياق، بُذلت جهود لتحديد مواطن الضـعف الهيكلية من أجل تحسـين قدرة المنظمة على الاسـتجابة وفعاليتها في إدارة موظفيها ومواردها وفي دعم الدول الأعضاء، ويجري حاليا الاضـطلاع باسـتعراض واسـع لسـياسـات المنظمة الداخلية وأوامرها الإدارية بغية القضـــاء على الازدواجية والحد من التجزؤ وترشيد الإجراءات.

٦ - وقال إن الميزانية المقترحة تتضـــمن احتياجات من الموارد لتنفيذ عدد من مبادرات الإصـــلاح المقررة، بما في ذلك تعزيز حماية المبلغين عن مخالفات تمشيا مع أفضل الممارسات الدولية، ولا سيما من خلال تدعيم قدرات مكتب الأخلاقيات في هذا المجال. وأضاف أنه طلب إلى فريق عامل داخلي أن ينظر في مجالات إضافية للتحسين وسيلتمس تعقيبات الموظفين والإدارة في هذا الخصوص. وقد وافقت الجمعية العامة على مقترحه بإنشـاء مكتب لمكافحة الإرهاب، دخل الآن حيز التشـــغيل. كما قدم إلى الجمعية العامة مقترحات تكميلية للميزانية العادية تتعلق بتنفيذ اسـتراتيجية جديدة لمكافحة الاسـتغلال والانتهاك الجنســيين في جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة، وهي تتضمن مخصصات لإنشاء وظيفة مدافع عن حقوق الضحايا.

٧ - وأردف يقول إنه بناء على التكليف الصـــادر بموجب قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ بشـأن الاسـتعراض الشـامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، تعمل المنظمة حاليا على إعادة وضع التنمية في صـــلب أعمالها وتعمل على إدخال تغييرات أخرى في منظومة الأمم المتحدة للتنمية على مســـتوى المقر والمســـتويات القطرية، من أجل دعم جهود الدول الأعضـــاء الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة وتنفيذ اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ. وقال إنه قدم في حزيران/يونيه ٢٠١٧ تقريره الأول (A/72/124-E/2018/3) إلى المجلس الاقتصـادي والاجتماعي اسـتجابةً للطلبات الواردة في ذلك القرار، وإن هنـاك تقريراً ثـانيـاً يحـل موعـد تقـديمـه في كـانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٨ - وذكر أنه تمشـــياً مع التزامه بتمكين المرأة وحصـــولها على حقوق متسـاوية، أصـدر في أيلول/سـبتمبر ٢٠١٧ اسـتراتيجيةً على نطاق المنظومة بشـــأن التكافؤ بين الجنســـين، لتوفير خريطة طريق لتحقيق التكافؤ بين الجنســـين على مســـتوى القيادة العليا بحلول ٢٠٢١ وعلى نطاق المنظمة بحلول ٢٠٢٨. وتهدف الاســـتراتيجية بوجه عام إلى تحويل الثقافة المؤسـسـية داخل الأمم المتحدة من أجل تســـخير إمكانات جميع الموظفين وإيجاد بيئة عمل تخلو من التحيز وتســـتند إلى مبدأي المســـاواة واســـتيعاب الجميع. وقال إنه يعلِّق أهميةً كبيرة على تنوع التمثيل الإقليمي، على نحو ما يدل عليه تكوين مكتبه التنفيذي.

٩ - وأضـــاف أنه سـيقدِّم مقترحات محددة بشـــأن إدارة الموارد البشـــرية وشـــروط الخدمة لكي تنظر فيها اللجنة في عام ٢٠١٨. كما وضع الصيغة النهائية لاستعراض أجرى لهيكل المنظمة للسلام والأمن وسـيقدم إلى الجمعية العامة تقريراً أولياً عن النتائج التي انتهى إليها لكي تنظر فيه في دورتها الحالية. وسيقدَّم مقترح مفصل مشفوع ببيان التكاليف يتعلق بتنفيذ الهيكل الجديد للســـلام والأمن لكي تستعرضه اللجنة في أيار/مايو ٢٠١٨.

١٠ - واسـتطرد قائلا إن الإصـلاح الإداري داخل الأمانة العامة سيكون بالغ الأهمية للحد من التجزؤ والازدواجية. وقد اجتمع مؤخرا مع اللجنة الاسـتشـارية لمناقشـة خطته للإصـلاح الإداري، التي تركز على تقريب عملية اتخاذ القرارات من مواضع التنفيذ وتحقيق اللامركزية في السلطة وتبسيط القواعد والسياسات والإجراءات. ويقتضي تحقيق هذه الأهداف تحسـين الشـفافية والمسـاءلة، بما في ذلك للدول الأعضـاء، على الصـعيدين العالمي والقطري، من أجل تحسـين دعم العمليات الحكومية الدولية وعمليات الحوكمة في المقر.

١١ - وأفاد بأن الدعم مطلوب من الدول الأعضاء من أجل تعزيز فعالية المنظمة. ولتحقيق هذه الغاية، قدم تقريرين لكي تنظر فيهما اللجنة الاستشارية في الدورة الحالية، يتناول الأول المبادئ التي ستوجه جهوده الإصلاحية ويتضمن الثاني مقترحات ملموسة لتحسين عملية التخطيط والميزانية وللســـماح له بنقل الموارد لدعم الوفاء بالولاية. وكلا التقريرين قيد نظر اللجنة.

١٢ - ومضى يقول إن مقترحاته للإصلاح الإداري - التي لن تؤثر على الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ - تتضمن تدبيرا لتفويض السلطة الإدارية إلى مديري البرامج وإخضاعهم لقدر أكبر من المساءلة عن الوفاء بالولايات؛ وتغييرات في هياكل الإدارة والدعم؛ ومبادرات لتبسيط عمليتي التخطيط والميزانية وتحسينهما؛ وتدابير لتحسين قدرته، باعتباره كبير الموظفين الإداريين في المنظمة، على نقل الموارد ضمن أجزاء من الميزانية. وفيما يتعلق بالتغييرات المقترحة في هيكل الإدارة، سيقدَّم في عام ٢٠١٨ بيان مصنف حسب المهام ومقترح مشفوع ببيان التكاليف لإنشاء الإدارتين الجديدتين اللتين سيتألفان من الهيكل. وستبيَّن بعض التغيرات في مقترحات الميزانية لحساب الدعم للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، بينما سيتم استيعاب تغيرات أخرى في الجدول المعتمد لملاك الموظفين للميزانية العادية. وفي حالة الموافقة، سيبدأ في عام ٢٠٢٠ تنفيذ التغييرات المقترح إدخالها على دورات ووثائق التخطيط والميزنة. وأعرب في ختام كلامه عن تطلعه إلى العمل مع الدول الأعضاء على تحقيق أهداف المنظمة وتلبية توقعات الجمهور، مع التأكد من الاستخدام الأمثل للموارد التي يسهم بها دافعو الضرائب.

١٣ - **السيد رويس ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقرير الأول للجنة الاستشارية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/72/7)، فقال إن التقرير هو نتاج دراسة مستفيضة لمقترح الأمين العام ويستند إلى الإيضاحات المقدمة من الأمين العام وممثليه خلال مداولات اللجنة الاستشارية. وتمثل الميزانية المقترحة زيادةً قدرها ٠,٢ في المائة عن مستوى مخطط الميزانية البالغ ٥,٣٩٥ بلايين دولار الذي حددته الجمعية العامة في قرارها ٢٧٤/٧١. وتقر اللجنة الاستشارية بجهود الأمين العام لاقتراح ميزانية تتسق بوجه عام مع المستوى الإرشادي الذي حددته الجمعية العامة. غير أن هذا المستوى لا يمثل سقفا معتمدا سلفا نظرا لأن الجمعية العامة تعترف بسلطة الأمين العام أن يطلب الموارد التي يرى أنها ضرورية لضمان التنفيذ الفعال للولايات.

١٤ - وأوضح أن تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية سيسفر عن تخفيض إجمالي قدره ٤٢,٩ مليون دولار في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وعلى وجه الخصوص، أوصت اللجنة الاستشارية بتخفيض قدره ١٣,٣ مليون دولار في المساهمة المقترح أن تقدمها الأمانة العام لنظام المنسقين المقيمين، نظرا لأن الجمعية العامة لم تبت بعد في ترتيب تقاسم التكاليف ذي الصلة ولأن عددا من مقترحات الإصلاح في إطار ركيزة التنمية في أنشطة المنظمة سيقدم إلى الجمعية العامة لتنظر فيه في دورتها الحالية. كما أوصت، بناء على أنماط الإنفاق السابقة، بتخفيض مبلغ قدره ١٧,٢ مليون دولار في الاحتياجات من الموارد يتعلق بالمساهمات في التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

١٥ - وأضاف أنه ليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على المقترحات التي تهدف إلى تحقيق أوجه كفاءة تنظيمية بمبلغ ٦٤,٣ مليون دولار، في ضوء تأكيد الأمين العام أنها لن تؤثر على تنفيذ الولاية. بيد أن اللجنة الاستشارية لم تتمكن من تحديد ما إذا كانت التخفيضات المقترحة يمكن أن تعزى بشكل محدد إلى إجراءات تعزيز الكفاءة، ولا سيما تنفيذ مشروع أوموجا للتخطيط المركزي للموارد، الذي لم يتم بعد إثبات منافعه من حيث تقديم معلومات واضحة وكاملة.

١٦ - وذكر أنه في إطار جميع أبواب الميزانية تقريبا، لا تغطي مقترحات الأمين العام سوى تكاليف تغييرات ضئيلة في مستويات الملاك الوظيفي وهياكله مقارنة بتلك المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وذلك لأن المقترحات المتعلقة بالفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ لا تعكس بعد أثر الإصلاحات المرتقبة. ويتعلق الاستثناء الرئيسي بالاحتياجات المقترحة من الموارد للباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، التي تعكس تخفيضا صافيا قدره ٤٠ وظيفة واقتراحا بإعادة تنظيم دوائر الترجمة التحريرية في نيويورك. وتقر اللجنة الاستشارية بالجهود التي تبذلها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في هذا الصدد، وترى أن إعادة التنظيم ينبغي أن تتم بطريقة متدرجة، وأن تقتصر في البداية على المقر.

١٧ - واسترسل قائلا إن مبادرات الأمين العام للإصلاح الإداري سيترتب عليها تأثير في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ وستؤثر بشكل كبير على سبل عمل هيئات الميزانية والجمعية العامة والأمين العام معاً. واختتم كلامه قائلا إن اللجنة الاستشارية ستستكمل تقريرها ذا الصلة وتقدمه إلى الجمعية العامة في أسرع وقت ممكن.

١٨ - **الرئيس**: وجه الانتباه إلى تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة عن الرقابة الداخلية: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/72/85)، والتقرير المرحلي العاشر للأمين العام عن تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية (A/72/92 و A/72/92/Corr.1)، وتقرير الأمين العام عن التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية

البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/72/84 و A/72/84/Corr.1 و A/72/84/Corr.2 و A/72/84/Add.1).

١٩ - **السيد فلوريس كاييخاس** (وحدة التفتيش المشتركة): عرض مذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ”السلامة والأمن في منظومة الأمم المتحدة“ (A/72/118)، فقال إن مفتشَي وحدة التفتيش المشتركة واجها أثناء إعداد التقرير سيناريوهات مختلفة في مجال السلامة والأمن وأتيحت لهما فرصة الوقوف بأنفسهما على الظروف الصعبة التي يكابدها أفراد الأمم المتحدة العاملون في بعض المواقع الشديدة الخطورة. وقال إنه إذ يدرك أن نظام الأمم المتحدة للأمن سيظل يواجه تحديات تفرضها الأخطار في كل البيئات التي تعمل فيها المنظمة، فإنه يعرب عن امتنانه للأفراد، ولا سيما أفراد السلامة والأمن، الذين يواصلون، على حساب رفاههم في كثير من الأحيان، إعلاء قيم الأمم المتحدة دعما للسكان المحليين.

٢٠ - وذكر أن التقرير يغطي الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، ولا سيما المنظمات التي تمثلها الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية. وهو يركز على خمسة مجالات استراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة لضمان أمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها وللتخفيف من حدة المخاطر والتهديدات المتغيرة التي تواجهها المنظمة، هي: ثقافة الأمن، وإدارة المعلومات المتصلة بالأمن، ومعايير السلامة والأمن، وإدارة الأزمات الأمنية والقدرة على سد الاحتياجات الإضافية المفاجئة، والموارد. ويتضمن التقرير أيضاً ثماني توصيات لمعالجة مواطن الضعف وتحسين السلامة والأمن على نطاق المنظومة، على النحو التالي: توصية واحدة موجَّهة إلى الجمعية العامة، وأربع توصيات موجَّهة إلى الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات الأمم المتحدة، وتوصيتان موجَّهتان إلى إدارة شؤون السلامة والأمن، وتوصية واحدة موجَّهة إلى وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن بصفته رئيس الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية.

٢١ - ومضى يقول إن وحدة التفتيش المشتركة أوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعد اقتراحا بشأن نموذج منقح لتمويل السلامة والأمن يتيح تنسيق الموارد الأمنية على نطاق المنظومة ويوفِّر لإدارة شؤون السلامة والأمن ميزانية شفافة ومستدامة ويمكن التنبؤ بها ويتيح لها المرونة اللازمة للتصدي للأزمات غير المنظورة، للنظر فيه خلال دورتها الثانية والسبعين. وقد صيغت هذه التوصية، التي تستند إلى النتائج المبينة بالتفصيل في التقرير (A/72/118)، في ظل وعيٍ بالصعوبات المالية والهيكلية التي تواجهها الأمم المتحدة وعلى أساس فهم مؤداه أن موظفي المنظمة يشكلون الأصول الكبرى لتحقيق أهدافها المتعلقة بالتنمية والسلام والأمن. وقال في ختام كلامه إن هذه التوصية أقرها أيضاً مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وينبغي أن توافق عليها الجمعية العامة على سبيل الأولوية، من أجل ضمان وجود نظام موحد لإدارة الأمن يتسم بالفعالية والكفاءة يحد من قابلية تعرض الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها المنتشرين في جميع أنحاء العالم للخطر.

٢٢ - **السيدة بتروفا** (مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): عرضت مذكرة الأمين العام التي يحيل بها تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/72/118/Add.1)، فقالت إن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة حددت العديد من التوصيات ذات الصلة والنقاط المفيدة للعمل في تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/72/118)، إلا أنها لاحظت عدة مجالات كان يمكن تحسينها من خلال المزيد من التحليل المتعمق، ولا سيما لدور نظام إدارة الأمن في تيسير إيصال المساعدة الإنسانية. وأشيرَ أيضاً إلى أن إجراء تحليل أشمل لفعالية نظام إدارة الأمن من حيث التكلفة كان سينطوي على فوائد، ولا سيما بالنظر إلى أن ذلك التحليل قد ورد في اختصاصات التقرير الأصلية.

٢٣ - وذكرت أنه في حين تؤيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة روح التوصية ١، التي تدعو إلى تعديل الاتفاقات القائمة مع البلدان المضيفة لتتكيف مع التغييرات في البيئات الأمنية لكل منها، فإنها تتساءل عما إذا كانت هذه الاتفاقات توفر المرونة اللازمة للاستجابة لتلك التغيرات. كما لاحظت أن التوصية تستند إلى افتراض مؤداه أنه يمكن تحديث الترتيبات في البلدان المضيفة بالتزامن مع تغير الأوضاع الأمنية وأعربت عن شواغلها إزاء إمكانية تنفيذ التوصية، ولا سيما بحلول الموعد النهائي المقترح وهو نيسان/أبريل ٢٠١٨. وإضافةً إلى ذلك، ففي حين رحبت المؤسسات بحسن توقيت التوصية ٦، التي تدعو منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز قدراتها على تحليل البيانات المستمدة من وسائط التواصل الاجتماعي وغيرها من مصادر ”البيانات الضخمة“ ذات الصلة دعما لأنشطة السلامة والأمن، فإنها تتشكك في بعض التفاصيل العملية المتعلقة بالتنفيذ التي أدرجت في التوصية.

٢٤ - **السيد موريخون بازمينو** (إكوادور): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن الميزانية البرنامجية المقترحة ليست مجرد أداة

مالية ومحاسبية وإنما أيضاً بيان ذو حجية ينبغي أن يعكس رؤية الأمين العام الاستراتيجية بشأن سبل تنفيذ الولايات والأولويات التي تحددها الدول الأعضاء. وينبغي أن تتقيد الأمانة العامة والدول الأعضاء بقرارات الجمعية العامة التي تنص على عدم تنفيذ أي تغييرات في منهجية الميزانية أو إجراءاتها وممارساتها أو أنظمتها المالية المعمول بها دون موافقة الجمعية العامة. وبالنظر إلى أهمية الميزانية المقترحة، ينبغي أن يكفل مكتب اللجنة إتاحة وقت كاف للمشاورات غير الرسمية.

٢٥ - وأردف بالقول إن المجموعة يساورها قلق بالغ إزاء مجموعة التخفيضات التعسفية التي تقترحها الأمانة العامة على أساس تفسير ابتكاري لقرار الجمعية العامة ٧١/٢٧٤. والمجموعة تذكِّر بأن مخطط الميزانية هو تقدير إرشادي وأولي للموارد المطلوبة أثناء فترة السنتين ولا يشكل سقفا معتمدا سلفا. ولذلك فإنها تؤيد تماما توصيات اللجنة الاستشارية في هذا الخصوص، ولا سيما الرأي بأن إنجاز الولايات بفعالية وكفاءة يجب أن يكون على الدوام هو العامل الرئيسي في تحديد احتياجات الأمانة العامة من الموارد وهيكلها الوظيفي العام.

٢٦ - واسترسل قائلا إن المجموعة تؤيد تحقيق وفورات حقيقية نائجة عن الكفاءة تحسن فعالية المنظمة، إلا أنها تشعر بالحيرة إزاء عدم تبرير معظم أوجه الكفاءة التي يقترحها الأمين العام، ولا سيما الوفورات التي تعزى إلى نظام أوموجا، وهو مشروع واعد وتحويلي ومرتفع التكلفة سيستمر على الأرجح في تحميل الدول الأعضاء تكاليف كبيرة. والمجموعة تشاطر اللجنة الاستشارية رأيها بأن الميزانية المقترحة تركز فيما يبدو على تحقيق أهداف تخفيض الموارد بشكل أكبر من تركيزها على الأثر المتوقع للتخفيضات المقترحة على البرامج كل على حدة.

٢٧ - وأوضح أن تحقيق الأهداف الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ سيقتضي جهودا عازمة وإرادة سياسية وسيتطلب بصورة حاسمة موارد مالية كافية. ولذلك يجب على الدول الأعضاء تزويد الأمم المتحدة بما يلزم من موارد لضمان تنفيذها بنجاح. وتتساءل المجموعة عما إذا كانت الميزانية المقترحة ستكفي لتلبية المتطلبات الطموحة للخطة، ولا سيما لأنه لم ترصد فيها مخصصات لتعزيز ركيزة التنمية. وأشار إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام في قرارها ٧٠/٢٤٧ أن يقدم مقترحا بشأن توفير الدعم المالي لكيانات الأمانة العامة المشاركة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وأنها وافقت في دورتها الحادية والسبعين على زيادة طفيفة في الموارد المخصصة لعدد من الإدارات. ولذلك فإنه مما يبعث على القلق أنه قد اقترحت تخفيضات تعسفية في ميزانيات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية، والبرنامج العادي للتعاون التقني. وعلى وجه الخصوص، لا تستطيع المجموعة أن تفهم كيف أعدت الأمانة العامة تقديرا بمبلغ ٦٠٣ ٩٠٠ دولار لأوجه الكفاءة النائجة عن البرنامج العادي للتعاون التقني، بالنظر إلى أن البرنامج مبادرة تقوم على الطلب يوفر الدعم في مجال تنمية القدرات استجابة للطلبات المقدمة من الدول الأعضاء، وبالنظر إلى الحساسية السياسية للمناقشات ذات الصلة. وتشعر المجموعة بخيبة أمل كبيرة لأن الأمانة العامة لا تزال تقترح مثل هذه التخفيضات غير المبررة والتي يبدو أنها انتقائية. وتهيب المجموعة بجميع الدول الأعضاء أن تدخل في مداولات بروح من المرونة والمسؤولية وأن تحافظ على التقليد المتمثل في صنع القرار في اللجنة على أساس توافق الآراء من أجل تحقيق نتيجة تصب في المصلحة العليا للمنظمة.

٢٨ - **السيد غفور** (سنغافورة): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الرابطة تؤيد جهود الأمين العام الرامية إلى تحسين فعالية المنظمة وقدرتها على الاستجابة في الوفاء بولاياتها؛ وزيادة شفافيتها ومساءلتها أمام الدول الأعضاء؛ وتعزيز الصلة بين الموارد والنتائج.

٢٩ - وأكد على ضرورة تزويد المنظمة بما يلزم من موارد لتنفيذ ولاياتها، التي تنبثق من قرارات الدول الأعضاء. وقال إن المجتمع الدولي يعتمد على الأمم المتحدة في التصدي للمشاكل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، والتنمية والشؤون الإنسانية، وفي العمل على تسليط الضوء على الفئات الضعيفة. ونظرا إلى الحاجة التي تفرضها التحديات العالمية المتزايدة إلى بناء منظمة دينامية مجهزة بما يلزم للتصدي للتهديدات القصيرة الأمد دون الإخلال بالأسس الطويلة الأمد المتمثلة في تحقيق السلام والكرامة للجميع، فإنه مما لا يصمد أمام المنطق الاستمرار في طلب المزيد من الأمم المتحدة والسعي في الوقت نفسه إلى إجراء تخفيضات تعسفية أو التهديد بحجب الموارد. ونتيجة لذلك، ينبغي للدول الأعضاء، بدلا من أن تعوق قدرة المنظمة على الوفاء بولاياتها، أن تشجع المنظمة على العمل بكفاءة أكبر وأن تضمن الاستخدام الفعال لمواردها. كما ينبغي لها أن تظهر الدعم، قولا وفعلا، للالتزام الذي أعرب عنه الأمين العام بتحقيق نتائج على أرض الواقع.

٣٠ - واستطرد قائلا إن التقدير الأولي للبعثات السياسية الخاصة يبلغ ١,١ بليون دولار، وهو ما يمثل مرة أخرى أكثر من ٢٠ في المائة من الميزانية المقترحة لفترة السنتين. ومع التسليم بأن البعثات السياسية الخاصة تضطلع بدور هام في تعزيز السلام والأمن، فإن الوقت قد حان لكي تجري الجمعية العامة نقاشا جادا لترتيبات تمويل هذه البعثات بالمقارنة مع الموارد المخصصة للأولويات الإنمائية الأخرى. وهذه المناقشة تكتسي أهمية أكبر في ضوء الإصلاح الذي يقترحه الأمين العام لهيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن.

٣١ - **السيد بيوريتي** (أنغولا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إنه يجب تزويد الأمم المتحدة بالموارد الكافية لتنفيذ ولاياتها والتصدي بفعالية للتحديات العالمية. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمين العام كفالة أن تستند الميزانيات المقترحة المقبلة إلى الولايات التي توافق عليها الجمعية العامة؛ وأن تقدَّم بصورة تتفق تماما مع الإجراءات المعمول بها، بما في ذلك النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة؛ وأن تقدم أي تغييرات في منهجية إعداد الميزانية إلى الجمعية العامة لكي تستعرضها بصورة مسبقة.

٣٢ - وأكد أن للنظر في الميزانية البرنامجية المقترحة أهمية قصوى في دورة الجمعية العامة الحالية، ذلك أنه يتيح للدول الأعضاء الفرصة لتؤكد من جديد التزامها بمعالجة الأولويات التي حددتها الجمعية العامة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وفقا للفقرة ٧ من قرارها ٧١/٢٧٤. كما تتاح للأمين العام بدوره فرصة إدماج هذه الأولويات في الميزانية البرنامجية المقترحة ووضع رؤية استراتيجية للأهداف والغايات والسياسات التي سيسترشد بها في تنفيذ الولايات. وفي هذا الصدد، يجب أن تضع اللجنة في الاعتبار أنه بموجب المادة ١٧ من الميثاق، يقع على الدول الأعضاء واجب تزويد المنظمة بالموارد الكافية لتيسير التنفيذ الكامل للبرامج والأنشطة المقررة، ولكفالة القيام في الوقت المناسب وبفعالية بتقديم الخدمات التي تعد أساسية للأداء السليم للهيئات الحكومية الدولية.

٣٣ - وأوضح أنه فيما يتعلق بمستوى الموارد المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، يساور المجموعة قلق بالغ إزاء الاتجاه المتكرر لفرض تخفيضات شاملة وغير مبررة في الميزانية تهدد تنفيذ الولايات. وأضاف أن الاتجاه التنازلي المستمر في نمو الميزانية لا يعكس تغييرات حقيقية أو المسؤوليات الإضافية الصادر بها تكليف التي تتولاها المنظمة. وتشعر المجموعة بالقلق بوجه خاص إزاء التخفيضات غير المبررة في الموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف المخصصة لمجالات رئيسية مثل تنمية أفريقيا؛ وصون السلام والأمن الدوليين؛ والتنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية؛ ونزع السلاح؛ ومراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي. ولذلك ستسعى المجموعة إلى طلب توضيح بشأن السبل التي يمكن من خلالها تنفيذ الولايات المقررة في هذه المجالات تنفيذا فعالا، في ضوء التخفيضات المقترحة والتحديات المتزايدة التي تواجهها المنظمة.

٣٤ - وأشار إلى أن المجموعة ستنظر عن كثب في جميع أبواب الميزانية وعناصرها لضمان تخصيص الموارد الكافية لتنفيذ الولايات بفعالية. كما أنها ستسعى، استناداً إلى ملاحظات الهيئات الرقابية واللجنة الاستشارية، إلى تحديد أوجه انعدام الكفاءة، بغية اقتراح إعادة توجيه الموارد صوب الأولويات الإنمائية وغيرها من الأولويات. وعلى وجه الخصوص، تحث المجموعة الأمين العام على التركيز بوجه خاص على خطة تنمية أفريقيا، وهي تعتزم أن تستعرض بعناية مقترحاته في المجالات التالية، من حيث صلتها بالبرامج في أفريقيا: الشؤون السياسية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بنزع السلاح وعمليات حفظ السلام والوساطة ومنع نشوب النزاعات؛ والتعاون الدولي من أجل التنمية، بما في ذلك دعم خطة تنمية أفريقيا ودعم أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والتجارة والتنمية، والمراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، وتمكين المرأة، ودعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ والتعاون الإقليمي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الدعم المقدم للتكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا؛ وتنفيذ مشاريع التشييد، ولا سيما في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وستولي المجموعة أيضاً اهتماما خاص للمقترحات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية والبيئة وحساب الدعم والمستوطنات البشرية.

٣٥ - واسترسل يقول إن مقترحات الأمين العام المتعلقة بنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي وبمشاريع التشييد الجارية والمقبلة في المكاتب الموجودة خارج المقر ستكون مفيدة لتعزيز المرافق والبنى التحتية ذات الصلة. وقال إن رصد البرامج وتقييمها يسهمان بدور مهم في تحديد مجالات التحسين، وفي توفير معلومات يستنار بها في تصميم البرامج وتخصيص الموارد. وتلاحظ المجموعة في هذا الصدد أن مستوى الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لأنشطة الرصد والتقييم يقل عن المستوى المقدر لها لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

كما تستغرب المجموعة لأن التقييم الذاتي لم تنفذه جميع كيانات الأمانة العامة.

٣٦ - وقال إن قيمة الموظفين ذوي الخبرة الكبيرة والمؤهلين تأهيلا عاليا أمر لا سبيل لإنكاره، إلا أن تعيين موظفين مبتدئين أمر لا غنى عنه لتجديد شباب المنظمة. وبالتالي، فإن أي اقتراح يدعو إلى إلغاء وظائف ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تجديد شباب المنظمة وما يمكن أن يحققه ذلك من منافع بالنسبة لتنفيذ الولايات.

٣٧ - **السيدة بيكلز** (ترينيداد وتوباغو): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية، فقالت ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للتعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تُظهر الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ النهج الشامل والمتكامل المطلوب لإنجاز الولايات الإنمائية والأولويات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء لتمكين المنظمة من الاستجابة للاحتياجات والتحديات التي تواجه الدول الأعضاء على تنوعها، ومن بينها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا الصدد، أكّدت على الدور الهام الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة وما تحظى به من ميزة نسبية في دعم بلوغ أهداف التنمية المستدامة بما يتوافر لها من موارد كافية وما تتحلى به من نجاعة وانسجام وكفاءة وفعالية، على النحو الذي شدّدت عليه الجمعية العامة في قرارها ١/٧٠.

٣٨ - وأردفت قائلة إنه على الرغم من أوجه الكفاءة التي تحققت في بعض المجالات في المنظمة بفضل تنفيذ نظام أوموجا، قُدّرت تكاليف تنفيذه المباشرة بزهاء ٤٦٦،٢ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وأضافت قائلة إن الجماعة الكاريبية تشعر بالقلق لأن نظام أوموجا، رغم الاستثمار الكبير فيه، لم يفض إلى التحسينات المتوقعة في نوعية وحسن توقيت المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية دعما للميزانية التي اقترحها الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ولذلك ينبغي التقدّم إلى الجمعية العامة بتحليلات تبيّن الفرق بين أوجه الكفاءة التي تُعزى إلى تنفيذ نظام أوموجا وتلك التي تحققت نتيجة عوامل أخرى. وقالت إنه ينبغي أن يتضمن تقرير الأمين العام السنوي المرحلي المقبل عن نظام أوموجا معلومات مفصلة تتعلق بفوائد المشروع النوعية والكمية، بما في ذلك أثره في فرادى المكاتب والإدارات.

٣٩ - ومضت تقول إن الجماعة الكاريبية تشعر بالقلق لأنه، على الرغم من الولاية الموسعة التي أُنشئت بموجب إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وخطة عام ٢٠٣٠ لدعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، لم تتغيّر الموارد المخصصة لوحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بفترة السنتين السابقة. وتخصيص الموارد للوحدة ولمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا على نحو موثوق ويمكن التنبؤ به أمر أساسي، لأن الإفراط في الاعتماد على التبرعات يعسّر على الكيانات تنفيذ الولايات. وهي تدعو إلى دعم جميع الولايات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي بموارد كافية من الميزانية العادية.

٤٠ - واختتمت كلامها بالقول إن الجماعة الكاريبية ترى أن التخفيضات المقترحة في الموارد المخصصة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك إلغاء الوظائف أو نقلها، لن تؤثر في قدرة اللجنة على تنفيذ ولايتها. وأخيرا، ينبغي لمكتب اللجنة أن يضمن توافر ما يكفي من الوقت لإجراء مشاورات غير رسمية بشأن الميزانية المقترحة، بالنظر إلى أهميتها وشموليتها.

٤١ - **السيد فونيس إنريكيز** (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن الجماعة تعلّق أهمية قصوى على ميزانية الأمم المتحدة وشدّد على ضرورة أن تظهر الميزانية المقترحة الولايات والأولويات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء. وإضافة إلى ذلك، ينبغي لمكتب اللجنة أن يضمن تخصيص وقت كاف للمناقشات بشأن البند الحالي من جدول الأعمال.

٤٢ - وقال إن الجماعة ملتزمة التزاما راسخا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي تشدّد على التزامات كل من الأمانة العامة والدول الأعضاء بطلب وبتوفير الموارد اللازمة لضمان تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومضى يقول إن الجماعة ستدرس التخفيضات التي يقترحها الأمين العام، والعديد منها يعزى إلى أوجه الكفاءة، بغية التأكد من أنها لا تقوض تنفيذ الولاية. وأعرب عن قلق الجماعة من التخفيضات المقترحة في الموارد المخصصة للجان الإقليمية، وقال إنها ترفض بوجه خاص أي تخفيضات من شأنها أن تعوق قدرة اللجنة على تنفيذ ولايتها.

٤٣ - ومضى يقول إن الجماعة تؤيد ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بزيادة عدد الوظائف العليا برتبة مد-١ وما فوقها وبالتخفيضات في الوظائف الفنية الدنيا. فهذه الاتجاهات يمكن أن تؤثّر سلبا في المبادرات الجارية المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، مثل برنامج الأمم المتحدة للفنيين الشباب، وغيرها من الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف هامة تتعلق بالموارد البشرية، من قبيل تحقيق التوازن

الجغرافي والتوازن الجنساني، وكذلك الجهود الرامية إلى تجديد شباب القوة العاملة في الأمانة العامة.

٤٤ - وختم بالقول إن البعثات السياسية الخاصة تؤدي دورا رئيسيا في تعزيز السلام في عدد من المناطق، بما في ذلك بلده. ويجب على اللجنة أن تجري مداولات مفتوحة وشاملة بشأن ترتيبات التمويل والدعم لتلك البعثات في الدورة الحالية، على نحو يليق باختصاصها بوصفها اللجنة الرئيسية الوحيدة التابعة للجمعية العامة المكلفة بالمسائل الإدارية والمالية وتلك المتعلقة بالميزانية، مع تفادي النُهج الحصرية التي تتعارض مع روح تعددية الأطراف.

٤٥ - **السيد فالي دي ألميدا** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال، متحدثا أيضا بالنيابة عن البلدان المرشحة للانضمام وهي ألبانيا والجبل الأسود وتركيا وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك، وإضافة إلى ذلك جورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، إنه على الأمم المتحدة أن تتطوّر من أجل دعم الأهداف المدرجة في خطة عام ٢٠٣٠ ومواجهة الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين والدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية. وتحقيقا لهذه الغاية، تحتاج المنظمة إلى الشفافية في عملية التخطيط والميزنة بما يتيح لها أن تخصص الموارد للاضطلاع بولاياتها على نحو فعال وتلبية الطلبات الملحّة على نحو مرنة.

٤٦ - ومضى يقول إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ تمثّل تحسنا مقارنة بالمقترحات المقدمة في السنوات الأخيرة وتُظهر الجهود التي تبذلها الأمانة من أجل زيادة الشفافية وتبسيط العمليات، بما في ذلك من خلال تنفيذ نظام أوموجا واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد تعزّزت أيضا عملية عرض الاحتياجات من الموارد ومقاييس الأداء. ومع ذلك تشهد الميزانية المقترحة على النهج التدريجي في إعداد الميزانية الذي تتّبعه اللجنة منذ أمد طويل، حيث تنظر في طلبات إنشاء وظائف وطلبات موارد معزولة في كل فترة من فترات السنتين، وهي ممارسة تقوض الطابع الاستراتيجي للميزانية وتحدّ من رقابة الدول الأعضاء على طريقة اضطلاع الأمانة العامة بولاياتها. ولا يتيح النظام الحالي للمديرين المرونة في إعادة ترتيب الأولويات في ما يتعلّق بالموارد والموظفين وإعادة توزيعها تبعا لما ينشأ من أولويات، ولا يعزز تولّي الإدارة زمام الأمور، ولا تحمّلها المسؤولية عن النتائج. وعلاوة على ذلك، غالبا ما تؤدّي ممارسة إعادة تقدير التكاليف إلى إضافة مئات الملايين من الدولارات على الميزانية بشكل مجزّأ، وهي تحول دون التقيد تقيدا تاما بالميزانية وتحول دون قابلية التنبؤ التي تتوخاها الدول الأعضاء.

٤٧ - واسترسل قائلا إن الاتحاد الأوروبي يؤيّد طموحات الأمين العام لإصلاح عمليات الميزنة في المنظمة وقدراتها على الاستجابة والتوجيه الاستراتيجي فيها؛ ولتعزيز الصلات بين الموارد والنتائج؛ ولإتاحة إعادة ترتيب أولويات الموارد بصرامة أكبر؛ ولتشجيع أساليب العمل المبتكرة والمبسّطة؛ ولمنح كبار المديرين المرونة اللازمة لنقل الموارد ضمن مخصصاتهم من الميزانية. وفي المقابل، يود الاتحاد الأوروبي تحميل المديرين مسؤولية الموارد التي يستخدمونها والنتائج التي يحققونها، إضافة إلى تعزيز الشفافية وتوفير معلومات واضحة ودقيقة طوال عملية الميزنة.

٤٨ - وختم بالقول إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تسعى، في مداولاتها بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة، إلى الالتزام بالمبالغ التي حددتها الجمعية العامة في مخطط الميزانية. ويتطلّع الاتحاد الأوروبي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ميزانية استراتيجية تكفل التنفيذ الفعال للولايات وتعكس التزاما أكبر بالتقيّد بالمبالغ المدرجة في الميزانية وبالشفافية والمرونة والمساءلة.

٤٩ - **السيدة باومان** (سويسرا): قالت، متكلمة أيضا باسم ليختنشتاين، إن الأمم المتحدة القوية هي التي تستطيع تنفيذ الولايات التي تكلفها بها الدول الأعضاء تنفيذا فعالا وتحقيق الغايات الواردة في ميثاقها. وعملية التخطيط والميزنة هي الأداة الاستراتيجية الرئيسية المتاحة للدول الأعضاء من أجل ضمان الفعالية والكفاءة في تنفيذ الولايات. وبدلا من أن تنشغل الدول الأعضاء بمسائل إدارية تفصيلية من قبيل إنشاء وظائف فردية أو إلغائها، عليها أن تقدّم الإرشاد الاستراتيجي وأن تضمن توفير القدر الكافي من الموارد واستخدامها على نحو فعال، والتركيز على النتائج بدلا من المدخلات. ولذلك يرحّب الوفدان بمقترحات الأمين العام بشأن إصلاح عملية التخطيط والميزنة من خلال تمكين قيادة المنظمة وتعزيز تمام المساءلة والشفافية.

٥٠ - وأشارت إلى أنه في الإجمال، تعكس الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قررته الجمعية العامة في عام ٢٠١٦ بشأن مخطط الميزانية. ومضت تقول إن من شأن تخصيص الموارد بطريقة أكثر اتصافا بالطابع الاستراتيجي أن يمكن المنظمة من تحقيق أهدافها بقدر أكبر من الفعالية. فعلى سبيل المثال، لا يزال الجزء الأكبر من الأنصبة المقررة يخصّص لعمليات حفظ السلام الرامية إلى معالجة حالات النزاع القائمة، في حين تشير الأدلة في كثير من الأحيان إلى أن الوقاية هي أنجع أساليب التصدي

للنزاعات وأقلها تكلفة. ولذا نرحّب بطموح الأمين العام المعلن بتعزيز قدرات المنظمة في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة. وعلاوة على ذلك، فإن حماية حقوق الإنسان أمر حاسم لاستباق النزاعات ومنع نشوبها، وتحقيق التنمية المستدامة، بالنظر إلى أن خطة عام ٢٠٣٠ تستند استنادا راسخا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولذلك يظلّ الوفدان ملتزمان بتوفير موارد كافية من الميزانية العادية لعمل المنظمة المتعلّق بركيزة حقوق الإنسان ولتعزيز الروابط مع عمل المنظمة المتصل بالركيزتين الأخريين. وينبغي أن تسترشد المناقشات المتعلقة بالميزانية بضرورة تحقيق توازن بين ضمان فعالية العمل الذي تقوم به المنظمة والسعي إلى تحقيق أوجه الكفاءة في استخدام الموارد.

٥١ - **السيدة بيرد** (أستراليا): تكلمت أيضا باسم كندا ونيوزيلندا، ورحبت بالإصلاحات التي قدّمها الأمين العام، ولا سيما تلك التي تهدف إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين. وقالت إن الوفود الثلاثة ستعمل بلا كلل للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الميزانية، وتتطلع إلى انتهاء المداولات في الوقت المناسب. وقالت إن الوفود تعلن عن تأييدها القوي لمقترحات الأمين العام الرامية إلى تعزيز إعداد الميزانية وتنفيذها، فضلا عن تعزيز عملية تخطيط البرامج والميزنة وتبسيطها، بما في ذلك عن طريق تحسين عرض مواد الميزانية ونتائجها من أجل ضمان قدر أكبر من الشفافية والمساءلة. ويجب على الدول الأعضاء دعم إصلاحات الأمين العام في إطار الركائز الثلاث لعمل المنظمة، بما في ذلك الميزانية المقترحة والإصلاحات الإدارية، لكفالة أن تكون عمليات المنظمة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود وأن تسهم في تنفيذ الولايات تنفيذا فعالا. ويجب عليها أيضا إعادة النظر في نهجها إزاء المفاوضات، ولا سيما في اللجنة الخامسة، بالسعي إلى إجراء إصلاحات طموحة ورفض استمرار الممارسات السابقة.

٥٢ - **السيد هوشينو** (اليابان): قال إن وفد بلده يعلّق أهمية كبيرة على تمويل المنظمة لتمكينها من العمل بصورة سليمة، ولكنه يود أن يشدد على أن كل دولار تنفقه المنظمة يأتي من الأموال المحصلة من دافعي الضرائب في الدول الأعضاء من أجل خدمة الإنسانية. وينبغي أن يكون سياق النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة هو الهدف المتمثّل في أن تكون الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية وفي نهاية المطاف أقوى.

٥٣ - وفي معرض التذكير بأن المستوى المقترح للميزانية البرنامجية يخضع لإضافات إعادة تقدير التكاليف ومبالغ مضافة أخرى، قال إن المنظمة قد بدأت بالفعل الدخول في عقود آجلة بالعملات الأجنبية بالفرنك السويسري واليورو، بغية ضبط التقلبات في أسعار الصرف والتضخم. وقال إن وفد بلده يتطلع إلى تلقي تقرير من الأمين العام بشأن التقديرات المنقحة التي تعكس تلك الإجراءات. وقال إن وفد بلده قد لاحظ أيضا مستويات التوظيف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وهو يشعر بالقلق من ارتفاع وتزايد معدل الوظائف برتبة مد-١ والوظائف الأعلى مقارنة بوظائف الفئة الفنية، فضلا عن الميل إلى تركيز تخفيض الوظائف على وظائف المستوى الأدنى وعرض كل ذلك على أنه جهود تُبذل بغية الحد من التكاليف الإجمالية وزيادة أوجه الكفاءة. فعلى منظمة تتسم بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية أن تضم عددا أقل من الموظفين في الوظائف العليا.

٥٤ - وفي حين سيتابع وفد بلده عن كثب التطورات المرتبطة بمقترحات إدخال تعديلات على إعداد الميزانية وهيكلها وتنفيذها الواردة في تقارير الأمين العام بشأن الإصلاح الإداري، ستستند تعليقاته على الميزانية البرنامجية المقترحة إلى القواعد والأنظمة الحالية وإلى القرارات ذات الصلة وضرورة التقيّد تقيّدا تاما بالميزانية. وينبغي التقيد التام بأحكام قراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢ من أجل تمحيص الميزانيات المقترحة وطلبات إضافة مبالغ تمحيصا دقيقا، ورصد الأولويات وأداء البرامج، وتجنب الازدواجية وتحديد فرص استيعاب الاحتياجات الإضافية. ويجب على الدول الأعضاء أن تتمكن من اتخاذ قرارات مستنيرة في اللجان وغيرها من المنتديات المناسبة، وأن تطلب إلى الأمانة العامة أن تقدم معلومات عن أثر تلك القرارات على الميزانية البرنامجية في الوقت المناسب وبطريقة ملائمة.

٥٥ - **السيد ساندوفال منديوليا** (المكسيك): قال إنه لا يمكن تنفيذ جميع الإصلاحات الجريئة التي يرغب الجميع في رؤيتها إلا بالجهود المشتركة لجميع الدول الأعضاء، وللجنة الخامسة بوجه خاص. فهذه الإصلاحات تهدف إلى بناء الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين. وسوف تضع حدا نهائيا لانعدام الثقة بين الدول الأعضاء والأمانة العامة. وبناء على ذلك، لم تتجاهل مناقشة الميزانية البرنامجية المقترحة مبادرات الأمين العام للإصلاح الإداري ولركيزتي السلام والأمن والتنمية. وبالمثل، فإنها لم تتجاهل التحول في النموذج الذي نجم عن وضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في صميم جهود المنظمة. وينبغي لمداولات اللجنة الخامسة أن تسهم إسهاما عمليا في تمكين المنظمة من إيجاد رد جديد ومختلف لمواجهة تحديات التنمية المستدامة وصون السلام والأمن وحقوق الإنسان.

٥٦ - وتابع يقول إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تحصل من الأمانة العامة على مزيد من الإيضاحات بشأن العملية الإصلاحية وعلى المزيد من التفاصيل بشأن جوهر مقترحات الإصلاح، بما في ذلك تطبيقها، وتوقيتها ونتائجها المتوقعة؛ وطرائق قياسها وتقييمها؛ والآثار العملية المترتبة على زيادة تفويض السلطة والمساءلة اللاحقة لها. وقال إن وفد بلده سوف يغتنم كل فرصة للحوار مع الأمين العام وفريقه أثناء الدورة الحالية، وهي فترة محورية في وجود الأمم المتحدة.

٥٧ - وختم كلامه بالقول إنه ينبغي على اللجنة الخامسة أن توافق على الموارد اللازمة للأمانة العامة لكي تتمكّن هذه الأخيرة من الاضطلاع بمهامها بروح المسؤولية، وزيادة الشفافية والمساءلة، واعتماد توجّه يركّز بوضوح على الوقاية والإدماج واحترام حقوق الإنسان بأوسع معانيه، ويمكّن من إرساء الأساس اللازم للنهوض بالتغيير الذي تحتاجه المنظمة.

٥٨ - **السيدة سيسون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يشعر بالقلق من العملية المتبعة في إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة. وفي زمن التغيير المستمر، فإنه من المفهوم ألا يعكس هذا الاقتراح تماما رؤية الأمين العام الإصلاحية. بيد أن هذا الاقتراح لم يتّخذ مخطط الميزانية الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ منطلقا لوضع الميزانية من القاعدة إلى القمة. ودون اتّباع هذا النهج، لا يمكن للأمانة العامة أن تحدّد الأولويات الاستراتيجية أو تجري تقييمات الأثر التي طال انتظارها. فالميزانيات تزداد بملايين الدولارات في كل فترة من فترات السنتين. ولذلك ينبغي تأكيد الطابع الأساسي لأي ميزانية معتمدة وهو أن المبلغ المعتمد للميزانية هو الحد الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه إلا في ظروف استثنائية. وبالتالي، ينبغي أن تكون ممارسة إعادة تقدير التكاليف، التي جعلت الميزنة المسؤولة أمرا مستحيلا، موضوع الإصلاح الأساسي. فمن غير المنطقي أن يجري إعداد الميزانية بالنظر إلى الوراء، وبالقول إن الميزانية هي ما أُنفق في الماضي، بدلا من القول إن الميزانية هي ما هو متاح للإنفاق في المستقبل. وينبغي أن تكون الممارسة هي تحقيق التوازن بين الزيادات غير المتوقعة باللجوء إلى تخفيضات مدروسة وإلى التكيف، بدلا من العودة بطلبات إضافية للحصول على الأموال. فالمنظمات المدارة بفعالية تتكيّف مع التغيير من خلال عمليات تبسيط وابتكار متواصلة، ومن خلال سرعة الاستجابة والشفافية في التخطيط والميزنة.

٥٩ - وأنهت كلامها بالقول إن الولايات المتحدة تود الضغط من أجل إجراء تخفيضات حقيقية في المستوى العام للميزانية وفي ملاك الموظفين. ولا يمكنها دعم نموٍ في الميزانية لا يمكن تحمله؛ فيجب لمستوى الميزانية أن يوازن بين ما تحتاجه المنظمة للاضطلاع بمهمتها والقيود المالية للدول الأعضاء. والسبيل الوحيد لاستدامة الأمم المتحدة هو أن تكون تكاليفها معقولة. ويجب على الدول الأعضاء أن تسارع إلى التعاون، مجددة تركيزها، لوضع المنظمة على سكة مالية سليمة ومستدامة، حتى ولو استلزم ذلك مواجهة الوضع الراهن.

٦٠ - **السيد خاليزوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده مرتاح لأن مستوى الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين المقبلة، من دون إعادة تقدير التكاليف بما يظهر آثار التضخم وأسعار الصرف، لم يتجاوز مخطط الميزانية الذي اعتمدته الجمعية العامة إلا بنسبة ضئيلة بلغت ٠،٢ في المائة. وينبغي أن نتذكر أنه، مقارنة مع مستوى الميزانية البرنامجية الحالية، يمثّل هذا المبلغ انخفاضا قدره ٢١٥,٢ مليون دولار، أو ٣,٨ في المائة. ويعتقد الاتحاد الروسي أن الانخفاض في النفقات يعكس مسار العمل الذي اعتمده الأمين العام: جعل المنظمة أكثر كفاءة والتمسّك بالانضباط الصارم فيما يتعلّق بالميزانية. وأعرب عن ثقته في أن مقترحات إعادة تقدير التكاليف ستُعرض على الجمعية العامة، تمشيا مع الممارسة السابقة، وأن استخدام أسعار الصرف الآجلة، التي أقرتها الجمعية العامة، سيؤدي إلى تحقيق وفورات حقيقية.

٦١ - وأردف قائلا إنه أثناء مناقشة الميزانية البرنامجية المقترحة سيولي الاتحاد الروسي اهتماما كبيرا لطلبات الحصول على الموارد المالية والبشرية الإضافية المرتبطة بالأنشطة الجديدة. وسيكون من السابق لأوانه إدراج مخصصات في الميزانية العادية للأنشطة التي لم تتخذ الجمعية العامة بشأنها أي قرار. ويعرب الاتحاد الروسي عن انشغاله بصفة خاصة بشأن تضمين الميزانية البرنامجية المقترحة موارد لمبادرة الحقوق أولا، وهي مسألة لم تنظر الجمعية العامة فيها حتى الآن.

٦٢ - وتابع يقول إنه يتزايد تكرر الطلبات لنقل ولايات، أصدرت الجمعية العامة بشأنها قرارات حدّدت فيها أنها ستُغطّى بالكامل من المساهمات الخارجة عن الميزانية، إلى فئة النفقات الممولة من الميزانية العادية. وعلى الرغم من أن وفد بلده يدرك أن العديد من المنظمات الدولية تواجه نقصا في التبرعات وأن التنافس على أموال المانحين يجبر الأمم المتحدة على التكيف مع الحالة المتغيرة وعلى تحسين الجهود التي تبذلها من أجل تعبئة الموارد، يحمّل الاتجاه الذي يزداد شيوعا بأن تكتسب الأنشطة الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية تدريجيا مكانا

في الميزانية العادية هذه الميزانية العادية أعباء إضافية. وليس من الواضح الأساس الذي يتم عليه اختيار بعض الولايات عوضا عن أخرى لإدراجها في الميزانية العادية ولا كيف لنقص في التبرعات أن يؤدي إلى وقف الأنشطة المضطلع بها في بعض الحالات أو إلى نقل أنشطة إلى الميزانية العادية في حالات أخرى. ولا بد من توضيح مسوّغات هذه الخيارات وعلاقتها بالإطار الاستراتيجي.

٦٣ - وأنهى كلامه قائلا إن الاتحاد الروسي يتفق مع العديد من توصيات اللجنة الاستشارية الرامية إلى تحقيق وفورات في التكاليف والاستخدام الرشيد للموارد، ويشاطر تلك الهيئة آراءها بشأن الحاجة إلى الوفاء التام بطلبات الأمانة العامة في ما يخص تمويل الأنشطة البرنامجية ذات الأولوية بما في ذلك مكافحة الإرهاب، والتجارة والتنمية، والمستوطنات البشرية والتعاون الإقليمي من أجل التنمية. وأعرب عن ثقته في أن توافق الجمعية العامة على تلك المخصصات من دون أي تخفيضات.

٦٤ - **السيدة تريباتي** (الهند): قالت إن اللجنة تجتمع في وقت تعمل فيه الأمم المتحدة على تقييم ذاتها، وتركّز في ذلك على ما إذا كانت المنظمة قادرة على تنفيذ الولايات المنوطة بها وتلبية التوقعات في مواجهة طائفة من التحديات، وما إذا كان لدى المنظمة الموارد الكافية لتعمل بفعالية مستخدمة تلك الموارد بكفاءة. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بمقترحات الإصلاح المحددة التي قدّمها الأمين العام من أجل تحسين عمل المنظمة. فهناك عدد من الشواغل العامة التي استمرت ونمت على مر السنين. ولم تزدد الموارد المتاحة لتنفيذ الولايات الأساسية في حين تضاعفت الطلبات المقدمة للمنظمة؛ وقد يكون الابتعاد عن الأولويات التي حدّدتها الدول الأعضاء مجتمعة ناجما عن تزايد التفاوت بين التمويل المخصص وغير المخصص.

٦٥ - وأضافت قائلة إن عدم التوازن في الموارد المتاحة لأنشطة الركائز الثلاث للمنظمة، السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية، هو شاغل آخر من الشواغل التي طال أمدها. فميزانية حفظ السلام أكبر بثلاثة أضعاف من الميزانية العادية التي تتضمّن موارد متعلقة بالسلام والأمن، بما في ذلك موارد للبعثات السياسية الخاصة. وعلى النقيض من ذلك، تتوقّف مخصصات بناء السلام في الميزانية على التبرعات وتشكّل نسبة ضئيلة من ميزانية حفظ السلام. ولا تمثّل ميزانية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية سوى نسبة مئوية صغيرة من الجهود الإنمائية العالمية، ويقدّر أنها تشكّل ثلث المساعدة الإنمائية العالمية فقط. وإضافة إلى ذلك، يتشكّل جلّ هذه المساعدات من أموال مخصصة، بمعنى أنه في حين يبدو أنها تندرج تحت مظلة الأمم المتحدة، تختلف وجهتها بعض الشيء عن وجهة أموال الجهات المانحة الثنائية.

٦٦ - ومضت تقول إنه في حين اعتمدت الدول الأعضاء بصورة جماعية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الطموحة، تظلّ قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساندة الجهود الوطنية المبذولة هامشية في أفضل الأحوال. إذ يبدو أن روح الشراكة العالمية الواردة في الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة تتبدّد حتى قبل أن تتحقق بالكامل. وقالت إن من واجب الدول الأعضاء أن تكفل التوازن في تخصيص الموارد، وذلك ضمن القيود التي ترافق سياق عمل الأمم المتحدة. ويجعل اعتماد أهداف التنمية المستدامة من توفير مستوى تمويل مناسب من الميزانية العادية بغية تعزيز الركيزة الإنمائية أمرا ضروريا. وينبغي أن تظل إدارة الموارد الخارجة عن الميزانية متسقة مع الولايات التي اعتمدتها الدول الأعضاء.

٦٧ - وأردفت قائلة إن مخطط الميزانية ليس حدا أقصى معتمدا للموارد المتاحة في الميزانية العادية. ولذلك يجب أن تركّز عملية الميزنة على تمويل العناصر الأساسية في الميزانية العادية، الواقعة تحت إشراف جميع الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدها أن يذكّر بأن إنشاء الوظائف ليس الوسيلة الوحيدة لضمان إنجاز البرامج. وهو يدعو إلى تزويد الدول الأعضاء بما يكفي من المعلومات لإظهار أن جميع الموارد اللازمة المبينة على أنها مخصصة لتنفيذ الولايات الجديدة والموسعة تأتي فعليا من قرارات الهيئات الحكومية الدولية. ويجب أن تُظهر هذه المعلومات أيضا الفروق بين التخفيضات في الموارد الناجمة عن تدابير الكفاءة التي يمكن التحقق منها، بما في ذلك تلك الناجمة عن نظام أوموجا، والتخفيضات الناجمة عن تدابير أخرى. وإضافة إلى ذلك، ينبغي إجراء تقييم دقيق للسبل التي يمكن بها إجراء هذه التخفيضات دون التأثير في تنفيذ الولايات. وقالت إن وفد بلدها يرحب بتقديم المعلومات اللازمة عن تدابير الأداء على امتداد أربع فترات من فترات السنتين، لإظهار الاتجاهات الطويلة الأجل.

٦٨ - وختمت كلامها بالقول إن وفد بلدها يدرك أن لمقترحات الإصلاح التي تقدّم بها الأمين العام آثارا تترتّب على تخصيص الموارد لتنفيذ الأنشطة المختلفة، ومن المفهوم أن التعديلات اللاحقة في الميزانية المقترحة ستقدّم على أنها تقديرات منقحة. ويكمن الشغل الشاغل في تخصيص الموارد الكافية لتمكين المنظمة من تنفيذ ولاياتها بفعالية ومن الحفاظ على سلامتها المالية. ويجب على الدول الأعضاء

أن تعمل معا لضمان الإشراف الاستراتيجي وتحقيق إدارة الموارد القائمة على النتائج وتعزيز المساءلة في أداء المنظمة.

٦٩ - **السيد أريولا راميريز** (باراغواي): قال إن الميزانية البرنامجية التي تحدد قدرة المنظمة على الاضطلاع بمهامها والوفاء برسالتها ينبغي أن تعكس الرؤية الاستراتيجية للأمين العام في تنفيذ الولايات والأولويات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء. وتؤدّي التحديات الجديدة والمتنامية إلى إنشاء وظائف وولايات جديدة، الأمر الذي يدعو إلى إعادة التفكير في حوكمة المنظمة وإدارتها، وفي هذا الصدد أعرب عن ترحيب وفد بلده بمقترحات الأمين العام الرامية إلى تحقيق مزيد من الفعالية والكفاءة في تنفيذ الولايات. ويستلزم الهدف المتمثل في جعل المنظمة أكثر مرونة وكفاءة الاستفادة القصوى من الأدوات المتاحة للإدارة، أكانت أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أم نظام أوموجا أم النموذج الجديد لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي.

٧٠ - وفي حين يرحب وفد بلده بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتقديم الميزانية البرنامجية المقترحة بما يتمشّى مع مخطط الميزانية الذي اعتمدته الجمعية العامة، يعتبر هذا المخطط إرشاديا وهو تقديرات أولية للموارد اللازمة، ويرى أن الفعالية والكفاءة في تنفيذ الولايات يجب أن تظل أساس تحديد المستوى الفعلي للموارد التي تحتاجها المنظمة لتنفيذ المهام والولايات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء. فالتحديات التي تطرحها خطة عام ٢٠٣٠ لم يسبق لها مثيل، فهي تسعى إلى القضاء على الفقر وتعزيز الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبناء على ذلك، يجب توفير موارد كافية لتمكين المنظمة من أداء دورها الإنمائي الرئيسي.

٧١ - وقال إن وفد بلده يعتقد أن الأمم المتحدة الأقوى هي الأمم المتحدة التي تستطيع الوفاء بالولايات التي عهدتها الدول الأعضاء إليها، ويشير إلى أن الدول الأعضاء قررت، في ضوء قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٠، طلب تقديم مقترح بشأن توفير الدعم المالي لكيانات الأمانة العامة المشاركة في تنفيذ جدول الأعمال. وأعرب عن قلقه من انخفاض الموارد المخصصة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد واللجان الإقليمية وبرنامج التعاون التقني، وقال إن وفد بلده يتطلع إلى تلقي إيضاحات بشأن الأسباب الداعية له.

٧٢ - وأضاف قائلا إن برنامج عمل اللجنة الخامسة حافل بالبنود في الدورة الحالية، ويجب تخصيص الوقت الكافي للمشاورات غير الرسمية المطلوبة من أجل مناقشة الميزانية البرنامجية المقترحة. وختم كلامه بالقول إن وفد بلده يحث جميع الدول الأعضاء على التحلي بالمرونة والمسؤولية، والحفاظ على تقليد العمل بتوافق الآراء.

٧٣ - **السيد باروس ميليت** (شيلي): قال إن عملية إعداد الميزانية، شأنها في ذلك شأن سائر العمليات الديمقراطية في الأمم المتحدة، ينبغي أن تعكس مصالح ومواقف الدول الأعضاء كمجموعة. وبما أن المنظمة منخرطة في عملية الإصلاح، وفي تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فمن شأن القرارات المتخذة في الوقت الحالي أن تكون بداية مرحلة جديدة، تحتاج فيها الأمم المتحدة، وباعتراف وفد بلده، إلى الخروج من الركود والجمود والتكيف مع المتطلبات الجديدة لمواطني العالم. وفي حين ينبغي إيلاء الأولوية لتحقيق المستوى الأمثل في استخدام الموارد، ينبغي إيلاء الأولوية لضمان أن تكون الميزانية انعكاسا مسؤولا للرغبات والولايات التي أنشأتها الجمعية العامة، وأن تخصّص الموارد الكافية لتلك الولايات لتنفّذ تنفيذا سليما. ومن شأن القيام بخلاف ذلك أن يضر بمسؤوليات المنظمة.

٧٤ - **السيد هلال** (المغرب): قال إن وفد بلده يرحّب بمبادرة الإصلاح الطموحة والمبتكرة والشفافة التي قدّمها الأمين العام، والتي تركّز على الركائز الثلاث في عمل المنظمة وعلى الإدارة، ويقدم الدعم الكامل لها. وستعطي هذه المبادرة زخما جديدا للأمم المتحدة من خلال تحسين أدائها وفعاليتها وكفاءتها، وجعلها أكثر قدرة على تنفيذ ولاياتها والتصدي بشكل مناسب وسريع لتطلعات الدول الأعضاء والعديد من التحديات العالمية.

٧٥ - وأضاف قائلا إنه ليس من الممكن تحقيق أهداف المنظمة من دون موارد كافية أو اتباع الدول الأعضاء نهجا بنّاء ومنفتحا ومرنا. وينضم المغرب إلى اللجنة الاستشارية في الترحيب بكون الموارد التي طلبها الأمين العام تتمشّى إلى حد كبير مع مخطط الميزانية الذي وافقت عليه الدول الأعضاء وأنه على الرغم من تخفيض الموارد بنسبة ٣،٨ في المائة بالمقارنة مع فترة السنتين الحالية، تخصّص الميزانية البرنامجية المقترحة أموالا أكثر بكثير للتعاون الإنمائي الدولي والإقليمي. وكرّر آراء اللجنة الاستشارية، فقال إنه أمل أن يقترح الأمين العام، بوصفه المسؤول الإداري الأول للمنظمة، ميزانية قادرة على قيادة تنفيذ جميع البرامج والأنشطة. ومع ذلك، تزيد الموارد الخارجة عن الميزانية المدرجة في الميزانية البرنامجية المقترحة على ٢١ بليون دولار. فالمساهمات الخارجة عن الميزانية مخصصة في كثير من الأحيان، وتخرج بذلك عن إشراف الجمعية العامة.

٧٦ - ومضى يقول إن اقتراح إلغاء ١١ وظيفة مرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، أمر لا يُظهر الأهمية التي توليها الجمعية العامة للقارة الأفريقية ولتحررها. وينبغي أن نتذكر أن تنمية أفريقيا كانت من بين الأولويات المحددة في مخطط الميزانية التي سبق أن اعتمدته الجمعية العامة والأمين العام في عرض رؤيته لمستقبل المنظمة. وبالمثل، فمن شأن الخفض المقترح لأربعين وظيفة في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات أن يزيد الضغط الملقى على تلك الكيانات وقد يحول دون قيامها بتلبية طلبات الدول الأعضاء المتزايدة بفعالية.

٧٧ - وقد قرر الأمين العام بحكمة إجراء خفض كبير في حجم الوفد المرافق له في السفر، ليكون قدوة فيما يتعلق باستخدام ميزانية السفر الخاصة بمكتبه بصورة منضبطة. ويضم وفد المغرب صوته إلى صوت اللجنة الاستشارية في مطالبة المديرين الآخرين بالاقتداء به، الأمر الذي سيؤدي بلا شك إلى قدر كبير من المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة.

٧٨ - **السيدة آل ثاني** (قطر): قالت إن وفد بلدها يؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز دور المنظمة، وجعلها تتصف بالمزيد من المرونة وتعمل بقدر أكبر من الشفافية والمساءلة واللامركزية، بما يمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها بأقصى قدر ممكن من الفعالية. وتؤدي الهيئات الحكومية الدولية، ولا سيما اللجنة الخامسة، دورا أساسيا في تخطيط البرامج والميزنة والرصد والتقييم. وتؤيّد دولة قطر أيضا الجهود الرامية إلى تحديث عمل الأمانة العامة، تمشيا مع القرارات ذات الصلة. وسياسة الموارد البشرية المتّبعة هامة في اجتذاب الموظفين ذوي الكفاءات العالية وتدريبهم والاحتفاظ بهم، وفي تسريع عملية التوظيف، مع الحفاظ على التوزيع الجغرافي العادل على جميع المستويات. وقالت إن وفد بلدها يرحّب بتعزيز الأمين العام التوازن بين الجنسين، ولا سيما في الوظائف العليا في المقر وفي الميدان، وينبغي أن يمكن ذلك المنظمة من تحسين الاضطلاع بالولايات المنوطة بها في مجالات السلم والأمن الدوليين والتنمية وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية.

٧٩ - وختمت كلامها بالقول إنه من الأهمية بمكان أن توفّر الميزانية البرنامجية الموارد الكافية للوفاء بالولايات التي وافقت عليها الدول الأعضاء، لكي تتمكن الأمم المتحدة من تلبية تطلعات جميع الناس في جميع أنحاء العالم سعيا إلى بلوغ الأهداف المنصوص عليها في ميثاقها.

٨٠ - **السيدة ميخيا** (كولومبيا): قالت إن التحديات التي ينطوي عليها تنفيذ الإصلاحات في إدارة المنظمة وفي ركيزة التنمية وفي هيكل السلام والأمن كثيرة. وستتوقّف الإصلاحات على توافر الموارد المالية المطلوبة، وعلى تكييف الجهود لمواءمة الرؤية الاستراتيجية التي قدمها الأمين العام. وينبغي التذكير بأن سياق الإصلاحات المقترحة هو الاستخدام الرشيد للموارد من دون الإفراط في إلقاء الأعباء المالية على عاتق الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالموارد المالية، أعربت عن انشغال وفد بلدها بوجه خاص بأثر التخفيضات في عمل اللجان الإقليمية وفي تنفيذ ولايتها، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي اضطلعت بدور حيوي في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في المنطقة من خلال إنشاء منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالموارد البشرية، قالت إنه من الضروري تقديم الدعم لاستراتيجية تكافؤ الجنسين على نطاق المنظومة التي قدمها الأمين العام، وتواريخها المستهدفة، للتأكد من أن الأمم المتحدة تعكس واقع المجتمع، ولا سيما في سياق خطة عام ٢٠٣٠.

٨١ - **السيدة رودريغيس كاميخو** (كوبا): قالت إن عرض الميزانية البرنامجية المقترحة، مرحلة هامة في دورة عمل المنظمة، يجب أن تترجم إلى شروط عملية في الطريقة التي تُنفّذ فيها الولايات التي توافق عليها الدول الأعضاء. فالميزانية والوثائق ذات الصلة من بين أبرز الأدوات المستخدمة لجعل الأمم المتحدة الجهة الوديعة للنظام المتعدد الأطراف الذي أملت الدول الأعضاء أن تكونه. ولهذا السبب، يعارض وفد بلدها محاولة استخدام الميزانية البرنامجية المقترحة للموافقة على المبادرات التي لا تفتقر إلى ولاية من الدول الأعضاء فحسب، بل أيضا إلى توافق في الآراء فيما بين الدول الأعضاء. وهذا هو حال مبادرة الحقوق أولا، التي طُلب إنشاء وظيفة برتبة مد-١ لها. فمقترحات من هذا القبيل تقوّض الثقة الحيوية بين الدول الأعضاء والأمانة العامة.

٨٢ - وأشارت إلى أن ما يزيد قليلا عن ٢٠ في المائة من الميزانية المقترحة مخصصة للبعثات السياسية الخاصة، وقالت إن وفد بلدها يكرر تأكيد الحاجة إلى النظر في تمويل هذه البعثات باستخدام آلية تمويل مختلفة لا تؤثر في الميزانية العادية، لا سيما وأن الجمعية العامة لم توافق على معظم البعثات. ويجب على الميزانية المقترحة أن تعكس التوازن بين الركائز الثلاث لأنشطة المنظمة والأولويات المتفق عليها. فمن دون التوازن العادل، لن تستطيع المنظمة والدول الأعضاء تحقيق

الأهداف الطموحة مثل تلك المدرجة في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

٨٣ - ومضت تقول إنها ترحّب بالإصلاحات الإدارية التي اقترحها الأمين العام. وينبغي لعملية الإصلاح أن تسعى إلى الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي للمنظمة، وأن يكون الغرض الأساسي منها هو تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بدورها ومهامها، ولا سيما في مجال التنمية. وأضافت قائلة إنه ينبغي عرض الكثير من مقترحات الإصلاح بمزيد من التفصيل، حتى يتسنى للدول الأعضاء اتخاذ قرارات مدعومة بالأدلة على النحو الواجب. ومن بين الأمثلة التي تحتاج إلى مزيد من التحليل المقترحُ الداعي إلى تبسيط هيكل الميزانية، وبخاصة فيما يتعلق بالاعتمادات المقترحة حسب أجزاء الميزانية بدلا من أبواب الميزانية. ويتوقّف نجاح الإصلاح على وفاء جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط، مما يمكّن تنفيذ البرامج والأنشطة تنفيذا كاملا، وتقديم الخدمات الأساسية اللازمة للتشغيل السليم للآلية الحكومية الدولية. وينبغي أن تقابل البيانات السياسية إجراءات ملموسة توفر للمنظمة موارد مستقرة ويمكن التنبؤ بها.

٨٤ - وختمت كلامها بالقول إن وفد بلدها يؤكد من جديد دور اللجنة الخامسة بوصفها اللجنة الرئيسية المختصة التابعة للجمعية العامة المعهود إليها بالمسؤوليات المتعلقة بمسائل الإدارة والميزانية، وأعربت عن قلقها من ميل بعض الهيئات إلى المشاركة في المسائل الإدارية والميزانية، من دون مراعاة المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. ودعت إلى ألا تكون الميزانية البرنامجية رهينة المصالح السياسية، لأنه يجب على قرارات الدول الأعضاء أن تؤدي إلى تحسينات ملموسة في أنشطة المنظمة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢:٤٠.